



**Tikrit Journal of Administrative
and Economic Sciences**
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية



EISSN: 3006-9149

PISSN: 1813-1719

**Study and analysis of Iraq's experience in digital transformation using
the Arab Digital Economy Index during the period (2018-2024)**

Amal Asmar Zaboony^A, Jaafar Abbas Rashk^B, Manaf Mirza Nima^A

^A College of Administration and Economics/University of Al-Qadisiyah,

^B Imam Al-Kadhim College - Maysan

Keywords:

Digital Transformation, Arab Digital Economy
Index

Article history:

Received	13 Oct. 2025
Received in revised form	14 Oct. 2025
Accepted	02 Dec. 2025
Available online	14 Jun. 2026

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER
THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



***Corresponding author:**



Amal Asmar Zaboony

College of Administration and
Economics/University of Al-Qadisiyah,

Abstract: The last decade has witnessed a tremendous acceleration in the pace of global digitalization, placing digital transformation at the forefront of national and regional development agendas. The information and communication technology (ICT) economy, a key outcome of the Fourth Industrial Revolution (the digital revolution), has become a fundamental driver of economic competitiveness and government sustainability. In the context of these developments, countries, including Iraq, are seeking to institutionalize their efforts to adopt this transformation across their various vital sectors. Research has focused on digital transformation, or the economy based on the use of information technologies and modern means of communication, which is one of the results of the communications and information technology revolution or the Fourth Industrial Revolution.

The research aims to evaluate Iraq's experience in digital transformation for the period (2018-2024) by tracking developments in the main pillars of the Arab Digital Economy Index. This is to determine the extent of its progress and its ability to keep pace with these transformations and the possibility of benefiting from them. This is done by identifying the strengths and weaknesses of Iraq's digital transformation process, identifying the most prominent challenges facing this process, and exploring opportunities to enhance the pace of digital transformation in line with global and regional trends. The researchers used a descriptive and analytical approach to achieve the research objectives, relying on data and information available on this topic in academic sources and official reports. The most prominent findings reached by the researcher were that Iraq has maintained the same low ranking over the past four years, and its achievement rates in the main dimensions and sub-indicators were also not up to the desired level, especially in the areas of education, innovation, infrastructure, financial markets, and market development.

دراسة وتحليل تجربة العراق في التحول الرقمي باستخدام المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي خلال المدة (2018-2024)

مناف مرزة نعمة
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة القادسية

جعفر عباس رشك
كلية الامام الكاظم - ميسان

امل اسمر زبون
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة القادسية

المستخلص

شهد العقد الأخير تسارعاً هائلاً في وتيرة الرقمنة العالمية، مما وضع التحول الرقمي في صدارة أولويات الأجندات التنموية الوطنية والإقليمية. لقد أصبح الاقتصاد القائم على استخدام تقنيات المعلومات والاتصال الحديثة (ICT)، والذي يعد أحد أبرز نتائج الثورة الصناعية الرابعة (الثورة الرقمية)، محركاً أساسياً للتنافسية الاقتصادية والاستدامة الحكومية. وفي سياق هذه التطورات، تسعى الدول، بما فيها العراق، إلى مأسسة جهودها لتبني هذا التحول عبر مختلف قطاعاتها الحيوية، ركز البحث على التحول الرقمي، أو الاقتصاد القائم على استخدام تقنيات المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة، هو أحد نتائج ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أو الثورة الصناعية الرابعة.

يهدف البحث إلى تقييم تجربته العراق في التحول الرقمي للفترة (2018-2024) من خلال تتبع التطورات التي حدثت في التسع ركائز الأساسية التي يعتمد عليها المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي لمعرفة مدى تقدمه وقدرته على مواكبة التحولات وإمكانية الاستفادة منها عن طريق تحديد نقاط القوة والضعف في مسيرة التحول الرقمي في العراق، وتحديد أبرز التحديات التي تواجه هذه العملية، فضلاً عن استكشاف الفرص المتاحة لتعزيز وتيرة التحول الرقمي بما يتماشى مع التوجهات العالمية والإقليمية،

وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى الأهداف المتوخاة من البحث بالاعتماد على البيانات والمعلومات المتوفرة حول هذا الموضوع في المصادر الأكاديمية والتقارير الرسمية

وكانت أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث أن العراق ظل محتفظاً بنفس الترتيب المتأخر في الأعوام الأربعة كما أن نسب إنجازه في الأبعاد الرئيسية والمؤشرات الفرعية أيضاً لم تكن بالمستوى المطلوب وخاصة في مجالات التعليم والابتكار والبنية التحتية وأسواق المال وتطور الأسواق.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي.

المقدمة

لم يعد التحول الرقمي في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين خياراً ترفيهياً أو مجرد إضافة ثانوية للهياكل الإدارية والاقتصادية للدول، بل أضحت ضرورة حتمية للبقاء والنمو في ظل اقتصاد المعرفة والعولمة الرقمية. يشهد العالم اليوم تحولات هيكلية عميقة، إذ انتقلت مفاتيح القوة الاقتصادية من الموارد الطبيعية التقليدية إلى البيانات، والابتكار، والبنية التحتية الرقمية الرصينة. وفي هذا السياق، تسعى الدول النامية جاهدة لردم الفجوة الرقمية التي تفصلها عن الاقتصادات المتقدمة، مدركة أن تبني التقنيات الحديثة هو السبيل الأمثل لتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز الشفافية، ورفع كفاءة الأداء المؤسسي.

إذ يعد مصطلح التحول الرقمي من أكثر المصطلحات انتشاراً بالفترة الأخيرة كنتيجة للتقدم الكبير الحاصل في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الذي أسهم في إجراء تغييرات جذرية بأنماط الحياة بمختلف مجالاتها، سواء كان ذلك على المستويات الفردية أم المجتمعية وفي مجالات الحياة كافة ومنها الاقتصادية وقد أدى ذلك إلى تغيير في أساليب ووسائل تنفيذ الأنشطة الاقتصادية، وأنتج نوعاً جديداً من الاقتصاد سمي بالاقتصاد الرقمي. كما إنه يعد وسيلة لإحداث تغيير في نماذج الأعمال التقليدية وتطويرها، وتحسين جودة المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء، فضلاً عن إسهامه في تقديم ارضية خصبة للشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة لتنمية وتطوير أعمالها، والعمل على تطوير مهارات الموارد البشرية وتحسين مستوى الخدمات، والملاحظ على المستوى الحكومي، فإنه أسهم بوضع وتنفيذ السياسات الداعمة للتحول الرقمي، أضف إلى أنه يعد بيئة خصبة للاستثمار وجلب العملة الصعبة، ومحركاً مهماً للابتكار والقدرة على التنافسية العالية والنمو الكبير للاقتصاد.

وفي صدد الحديث عن العراق، فهو كغيره من الدول العربية، فبالرغم كونه سوقاً واعدة ذات إمكانات نمو كبيرة في مجال التحول الرقمي، وامتلاكه قاعدة سكانية شابة، فضلاً عن جهود الحكومة العراقية المعلنة نحو تبني التقنيات الحديثة إلا أنه لم ترتقي إلى المستوى المطلوب واللازم لرفع مستوى أداءه في مؤشر الاقتصاد الرقمي مقارنة ببعض الدول العربية،

❖ منهجية البحث:

مشكلته البحث: تنطلق مشكلة البحث من إثارة السؤال الآتي: (إلى أي مدى وصل إنجاز العراق في الأبعاد الرئيسية للمؤشر العربي للاقتصاد الرقمي ومؤشراتها الفرعية خلال الفترة (2018-2024).
أهمية البحث: تكمن أهمية هذه البحث في إبراز ملامح التطور في العراق بمجال التحول الرقمي باستخدام مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لمعرفة الواقع والتطورات وتقييم مستوى إنجاز العراق في المرتكزات الأساسية لهذا المؤشر لغرض الخروج بتقييم موضوعي لمستوى التقدم المحرز في المحاور والأبعاد الرئيسية ومن ثم تحديد مكامن الضعف والقوه الأمر الذي يسهم بتوفير رؤى لواقعي السياسات حول واقع التحول الرقمي في العراق والسبل الكفيلة للنهوض به.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها (إن أداء العراق مازال دون المستوى المطلوب في تحقيق التحول الرقمي أسوة ببعض الدول العربية مما انعكس ذلك على إنجازها في الأبعاد الرئيسية في المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي ومؤشراتها الفرعية).

أهداف البحث: يهدف البحث إلى تقييم تجربته العراق في التحول الرقمي باستخدام مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي من خلال الفترة (2018-2024). لمعرفة التقدم المحرز في المؤشر العام والمحاور والأبعاد الرئيسية وأهم التحديات التي تواجه عملية التحول الرقمي في العراق

منهجية البحث: لغرض الوصول لأهداف البحث والتحقق من فرضيته فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي البحث بالاعتماد على البيانات والمعلومات المتوفرة في المصادر الرسمية والأكاديمية حول هذا الموضوع.

هيكلية البحث:

البحث الأول: التعرف بالتحول الرقمي وأهدافه

المبحث الثاني: مكونات المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي

المبحث الثالث: تحليل وتقييم مرتكزات التحول الرقمي في العراق من خلال المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي للفترة (2018-2024)

المبحث الأول: ماهية التحول الرقمي وأهدافه

أولاً: التحول الرقمي (المفهوم، الأهداف، الأهمية، مجالات عمله):

1. المفهوم: يعد مصطلح التحول الرقمي من المصطلحات الحديثة التي لم يتم الاتفاق على تعريف واحد له، بل تعددت التعريفات الواردة حول هذا المصطلح حسب طبيعة السياق، فقد عرفه أمين بأنه عملية انتقالية من الأنظمة التقليدية إلى الأنظمة الإلكترونية المتميزة بالذكاء في أعمال المنظمة كافة، الأمر الذي يتطلب وضع إستراتيجية للقيام بعملية التحول الرقمي وتصميم البرامج الملائمة تعمل على دعم التحول الرقمي (أمين، 2018: 11).

كما يشير مفهوم التحول الرقمي إلى استخدام تكنولوجيا الحاسب الآلي والإنترنت في عملية إنشاء قيمة اقتصادية أكثر كفاءة وفعالية، وبمعنى أوسع يشير إلى التغييرات التي تحدثها التكنولوجيا الجديدة بشكل عام حول كيفية العمل والتفاعل معها وكيفية تكوين الثروة ضمن هذا النظام (عبد الغني، 2022: 55)

فيما تم تعريفه من جانب الأعمال بأنه عملية مدعمة بالتقنيات الرقمية وتسهم في أحداث تغييرات في المنظمات ولها تأثير هائل على التقييم التنظيمي عن طريق انترنت الأشياء وتحليل البيانات (مصطفى، 2023: 35).

كما عرف بأنه استخدام تكنولوجيا الانترنت والحاسوب الإلكتروني للتعاملات المصرفية الأكثر كفاءة وفعالية، ويفسر بمعناه الأوسع بأنه التغييرات التي تقوم التكنولوجيا الجديدة بأحداثها بشكل عام من خلال كيفية تنفيذ المعاملات والعمليات والتفاعل معها وكيفية العمل على زيادة الثروة (صهيب واخرون، 2024: 137)

2. الأهداف: تتمحور أهداف التحول الرقمي حول التطور وتوفير الوقت والجهد، ويمكن اختصارها بالشكل رقم (1) وكما يأتي:



شكل (1): أهداف التحول الرقمي

المصدر: موقع (بكه للتعليم)، استراتيجية التحول الرقمي وأهم الاستراتيجيات والتقنيات وكيفية تطوير محاورها والاتجاهات الرئيسية لها، متاح على الرابط

<https://bakkah.com/ar/knowledge-center>

3. الأهمية: أسهمت الثورة التي أحدثتها التكنولوجيا بشكل فعال في صياغة شكل جديد للعالم المالي بعد أزمة الرهن العقاري التي حدثت في بداية عام 2008، إذ أصبح التحول الرقمي من الركائز الأساسية لتطوير الأداء المؤسسي، وتعزيز الكفاءة الاقتصادية، وتحقيق التنمية المستدامة. وقد اشتمل على استخدام التقنيات الرقمية لتحسين العمليات، وتقديم الخدمات، وتعزيز تجربة المستخدم، الأمر الذي يؤدي إلى رفع مستوى الابتكار والإنتاجية، ويمكن إبراز أهمية التحول الرقمي بالآتي: (يسهم التحول الرقمي في تعزيز النمو الاقتصادي وتحفيز الابتكار عن طريق فتح آفاق جديدة للاستثمار في الاقتصاد الرقمي، وخلق فرص عمل في قطاعات التكنولوجيا والبيانات والبرمجيات.

أ. العمل على ربط القطاعات الخاصة والحكومية ببعضها البعض عبر شبكة الانترنت لزيادة الكفاءة والتنسيق فيما بين هذه القطاعات.

ب. تعزيز الوصول إلى الخدمات العامة وذلك من خلال إيصال الخدمات الحكومية إلى المواطنين بفعالية أكبر، خاصة في المناطق النائية. (الأمم المتحدة – تقرير الحكومة الإلكترونية 2022، متاح على الرابط (UN E-Government Survey 2022)

4. يسهم في تقديم حلول للتحديات التي تواجهها المصارف. ويعمل على تحسين الكفاءة التشغيلية فيها ويقلل من الوقت والجهد المبذول، فضلا عن دوره في تحسين جودة الخدمات التي تقدمها المصارف وتبسيط اجراءات الحصول عليها. (هادي، 2023: 17) (مصطفى واخرون، 2024: 137)

ت. تحسين الشفافية ومكافحة الفساد، إذ إن اعتماد الأنظمة الرقمية يؤدي إلى تقليل التدخل البشري، ويعمل على توفير سجلات إلكترونية قابلة للتتبع، مما يعزز الشفافية والمساءلة. (البنك الدولي – تقرير "التحول الرقمي من أجل التنمية المستدامة" (2021)، World Bank Report - Digital Transformation for Development)

أ. **مجالات عمل التحول الرقمي:** يمكن التعرف على أهم مجالات عمل التحول الرقمي من خلال متابعة الشكل رقم (2)



شكل (2): يوضح أهم مجالات التحول الرقمي

المصدر: موقع (بكه للتعليم)، استراتيجية التحول الرقمي وأهم الاستراتيجيات والتقنيات وكيفية تطوير محاورها والاتجاهات الرئيسية لها، متاح على الرابط:

<https://bakkah.com/ar/knowledge-center>

المبحث الثاني: المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي ومكوناته

هو مؤشر مركب لقياس تطور الاقتصاد الرقمي في الدول العربية استناداً إلى خمس ركائز أساسية تقيس مدى تطور التحول الرقمي على عدد من الأصعدة، تم إعداده في سياق الجهود التي يبذلها الصندوق لتسريع وتيرة التحول الرقمي في الدول العربية بما يتوافق مع استراتيجيته للمدة (2020-2025) ورؤيته لعام 2040. (عبدالمعظم، <https://www.amf.org>) ويمثل واحدة من أهم مبادرات الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي التي تهدف إلى إعادة بناء وتطوير المنظومات الاقتصادية في المنطقة العربية، ودعم جهود العمل العربي المشترك لتعزيز وتنمية الاقتصاد الرقمي، وذلك من خلال (20) هدف استراتيجي و(50) برنامج ومشروع تركز على التطوير في مجالات مختلفة مثل: البنى التحتية الرقمية، والحكومة الذكية، والتعليم، والتجارة الإلكترونية، والخدمات المالية، والرعاية الصحية، والتصنيع والتجارة... الخ، وتقديم رؤى وتوصيات رئيسية لصانعي السياسات والقرارات في المنطقة العربية في سبيل تحقيق مستهدفات النمو الاقتصادي الرقمي المستدام (الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، conomy.org/ar_arab-vision)

- من شأن بناء هذا المؤشر أن يساعد على تحقيق جملة من الأهداف (عبد المعظم، 2022: 21:22)
1. توفير مؤشرات تشخيصية للبيئة الحاضنة للاقتصاد الرقمي والعوامل الرئيسة المحددة لتقدم الاقتصاد الرقمي على مستوى المنطقة العربية.
 2. الرصد الدوري للتقدم المحقق على صعيد التحول نحو الاقتصاد الرقمي في الدول العربية.
 3. الكشف عن مكامن القوة والتحديات التي تواجه كل دولة عربية فيما يتعلق بالتقدم نحو تعزيز الاقتصاد الرقمي.
 4. مساعدة صانعي السياسات وأصحاب القرار في المنطقة العربية على تحديد المجالات ذات الأولوية ووضع خطط استراتيجية رقمية لتعزيز تحولها إلى الاقتصاد الرقمي وكذلك تقييم مدى فاعلية الاستراتيجيات والرؤى القائمة.
 5. الربط ما بين مستويات تطور الاقتصاد الرقمي وعدد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة. ويأتي على رأسها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والتطور في الإنتاجية والتنافسية الدولية، ومستويات التنمية البشرية.
 6. تتبع ورصد التطور في مستويات الفجوة الرقمية في الدول العربية سواء فيما يتعلق بالفجوة الرقمية على صعيد الاقتصاد الرقمي أو ركائزه الفرعية الأساسية.
- ويتضمن هذا المؤشر الأبعاد الاستراتيجية الخمسة للرؤية العربية للاقتصاد الرقمي وهي الآتي (الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، 2022: 17):

1. الحكومة الرقمية ويهدف هذا البعد لتلبية احتياجات الأفراد والمجتمع من خلال توفير وتحسين تقديم الخدمات العامة بالإضافة إلى مضاعفة جهود الرقمنة لتحسين الكفاءة والشفافية داخل القطاع الحكومي.
2. الأسس الرقمية ويهدف هذا البعد لتوفير الأسس اللازمة لنظام رقمي متين يشمل البنية التحتية والسياسات واللوائح، والمهارات الرقمية والتمويل والحكومة وتعتبر هذه المجالات بالغة الأهمية في تطوير النظام الرقمي على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي وكذلك على مستوى المؤسسات.

3. الاستعداد الرقمي للمواطن ويهدف هذا البعد ألي جعل المواطن المحور الأساس لمنظومة التحول الرقمي، وأن تعمل التكنولوجيات الرقمية على تحسين نوعية حياة المواطنين والمجتمع المدني، بما في ذلك الفئات المهمشة والأقليات.
4. الابتكار الرقمي ويهدف هذا البعد للاستفادة من بيئة الابتكار كمحفز للرقمنة، إذ تؤدي التكنولوجيات الرقمية الجديدة مثل الطباعة ثلاثية الأبعاد والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والحوسبة السحابية إلى ثورة في المفاهيم وإلى خلق مصادر جديدة للقيمة المضافة للعديد من الصناعات.
5. الأعمال الرقمية ويهدف هذا البعد إلى جعل قطاع الأعمال المستفيد الأكبر من عمليات التحول الرقمي، مما يسهم في زيادة القيمة المقدمة للمستهلك، ويحسن من كفاءة التكلفة، ويؤسس قاعدة أكبر من المتعاملين من خلال إتاحة فرص الدخول الأسواق جديدة.
- هذه الأبعاد الاستراتيجية الخمسة الموضحة في الشكل رقم (3) أدناه تعد الأسس الرئيسية المكونة للاقتصاد الرقمي، لذا يجب النظر إليها بمثابة الدعائم التي يجب أن تقوم عليها المنظومات الحكومية لتحقيق مستهدفات التنمية المستدامة والشاملة وتطوير قدرات الاستجابة لاحتياجات ومطالب المواطنين والاهتمام والتفاعل المستمر معهم ومع ما يهمهم، من أجل تعزيز مسيرة التحول والمستقبل الرقمي في الدول العربية.
- وبناء على هذه الأبعاد، يقوم مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي بتحليل أداء الدول العربية ويصنفها حسب استعداد كل منها للاقتصاد الرقمي ويقدم تحليلاً احصائياً لكل دولة يحدد فيها توجهات ومتطلبات النمو الاقتصادي والحوكمة الموائمة للتغيرات الرقمية وبناء النماذج المستقبلية. وتتضمن هذه الأبعاد تسع محاور في كل منها يوجد مؤشرات رئيسية وأخرى فرعية وكما هو موضح في الشكل رقم (4)



شكل (3): الأبعاد الأساسية للرؤية العربية للاقتصاد الرقمي

المصدر: تقرير الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي 2020 كوفيد 19، الإمارات العربية المتحدة، ص 29



شكل (4): الأبعاد الأساسية للتقرير والمؤشرات الأساسية للعام 2022

المصدر: الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي 2022 كوفيد 19، الإمارات العربية المتحدة، ص 51:50
المبحث الثالث: تحليل وتقييم مرتكزات التحول الرقمي في العراق من خلال المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي للفترة (2018-2024)

تمهيد: عند متابعه لبيانات للجدول رقم (1) يلاحظ أن العراق خلال المدة (2018-2024) فإنه يعد من الدول التي تحتاج إلى تنشيط رقمي وبذل مزيد من الاستثمارات لتعظيم قدرات بنيتها التحتية الرقمية، لذا فهي من الدول الجاذبة لدعم الدول القائدة والمؤسسات الدولية. ويقع العراق ضمن مجموعه الدول الحاصلة على الترتيب من (13-22) وهي العراق – سوريا – موريتانيا- اليمن- السودان جيبوتي – فلسطين – جزر القمر – ليبيا، الصومال) وهذه الدول المذكورة تحتاج لاستكمال البنية التحتية الأساسية للاتصالات والوصول لخدمات الإنترنت والأمن السيبراني وكذلك تحتاج بشكل واضح وضع خطط استراتيجية للتحول والاقتصاد الرقمي لاستدراك ما فاتها واستكمال باق دوراتها الرقمية والانطلاق نحو الحداثة بشكل مدروس ومستقر.

جدول (1): ترتيب العراق وفقاً للأبعاد الاستراتيجية خلال المدة (2018-2024)

الدولة	الاسس الرقمية		الابتكار الرقمي		الحكومة الإلكترونية		الاعمال الرقمية		المواطن الرقمي		المؤشر العام	
	الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة
العراق	-	30.00	-	29.10	-	33.76	-	29.16	-	36.62	13	33.40
2020	13	27.62	20	25.57	15	32.24	19.3	29.02	13	37.38	13	20.2
2022	16	37.55	22	27.34	18	20.05	17	32.58	16	35.17	13	33.64
2024	16	25.59	20	53.41	13	43.83	16	24.51	16	25.59	13	28.01

المصدر: الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي (2018-2024) كوفيد 19 وضرورة التحول إلى الاقتصاد الرقمي، الإمارات العربية المتحدة، صفحات متعددة.

وقد سجل قيمه المؤشر العام للعراق تفاوتات إذ بلغ في عام 2018 (33.40) وفي العام 2020 (20.2) وفي العام الأخير (25.65) محتلاً المرتبة الثالثة عشر وبقيم تتراوح بين (53.41/20.05) للأبعاد الرئيسية وكما هو واضح في الجدول رقم (2) خلال للفترة (2018-2024) وبالمقارنة مع

البلدان العربية الاخرى يلاحظ حسب بيانات (مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي) ان الإمارات العربية المتحدة قد أحرزت المرتبة الأولى في جميع الأبعاد الأساسية لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي ، لذا كانت من الدول القائدة في هذا المجال لكونها من الدول الجاذبة للاستثمار الدولي كما إنها تتميز بقدرتها على التكيف بسرعة وامتلاك مرونة كبيرة في سرعة التحول نحو التطبيقات الحديثة وسهولة تحقيق شمولية رقمية ومالية، وأتمتة الخدمات الحكومية وربطها كافة. ويمكن تحديد أبرز أسباب اختلال ترتيب العراق في مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي خلال فترة البحث من خلال الشكل رقم (5) أدناه:



شكل (5): يوضح أسباب اختلال ترتيب العراق في مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مجلة دبي للسياسات، كلية محمد بن راشد، متاح على الرابط dubaipolicyreview.ae

جدول (2): أداء العراق وفقاً للأبعاد والمحاور الرئيسية في مؤشر الاقتصاد الرقمي خلال للفترة (2018-2024)

الأعمال الرقمية			المواطن الرقمي	الابتكار الرقمي		الأسس الرقمية	الحكومة الرقمية		الأبعاد والمحاور
محور التنمية المستدامة	محور نمو الأسواق المالية	محور تطور الاسواق	محور التعليم	محور الجاهزية التكنولوجية	محور الابتكار	محور البنية التحتية	محور الحكومة الإلكترونية	محور المؤسسات	العراق
45.93	29.16	27.96	36.62	40.34	29.10	27.69	33.76	30.00	2018
46.65	29.02	18.84	37.38	5.18	25.57	31.10	32.24	27.62	2020
59.55	32.58	22.29	35.17	6.52	27.34	12.83	20.05	37.55	2022
50.44	9.62	24.51	12.26	53.41	10.85	25.59	43.83	11.29	2024

المصدر: الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي واخرون، مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي ، الإمارات العربية فترات متعددة (2018-2024)

يلاحظ من خلال تحليل بيانات الجدول رقم (2) أن أداء العراق في الاقتصاد الرقمي شهد تغيرات متفاوتة عبر المحاور الرئيسية الستة خلال للفترة (2018-2024)، وذلك وفقاً لتقارير الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، حيث شهد محور الحوكمة الرقمية تطوراً ملحوظاً في عام 2020 مقارنة بعام 2018، حيث ارتفع من (27.62) إلى (37.55)، مما يعكس تطوراً في بنية المؤسسات الحكومية الرقمية. إلا أن هذا التحسن لم يستمر، إذ تراجع بشكل حاد في عام 2024 إلى (11.29)، وهو ما يعد مؤشراً سلبياً على تراجع كفاءة الأداء المؤسسي الرقمي وربما ضعف الاستمرارية في سياسات الحوكمة الإلكترونية، أما الملاحظ للبنية التحتية والرقمية يرى تذبذباً في الأداء؛ فبعد تراجع من (32.24) في 2018 إلى (20.05) في 2020، عاد ليرتفع بشكل ملحوظ إلى (43.83) في عام 2024، مما يدل على توجه حكومي أو استثماري نحو تعزيز البنية التحتية الرقمية والبيئة التنظيمية، وقد يكون ذلك نتيجة برامج ومبادرات رقمية تم تنفيذها في السنوات الأخيرة، بالمقابل شهد محور الابتكار الرقمي انخفاضاً من (31.10) في عام 2018 إلى (12.83) في 2020، وهو ما يمكن تفسيره بتأثير الأزمات المحلية والعالمية، وعلى رأسها جائحة كورونا. إلا أنه عاد ليسجل ارتفاعاً في عام 2024 حيث بلغ (25.59)، ما يعكس وجود جهود لدعم البحث العلمي والابتكار الرقمي وريادة الأعمال، رغم التحديات، كذلك شهد محور المواطن الرقمي تراجعاً كبيراً فبعد تحسن طفيف من (25.57) في 2018 إلى (27.34) في 2020، انخفض إلى (10.85) في عام 2024. والسبب في ذلك ضعف في نشر الثقافة الرقمية، وتدهور في التعليم الرقمي والمهارات الرقمية، وهو ما يعوق عملية التحول الرقمي الشامل.

والملاحظ أن محور الأسواق الرقمية حقق تطوراً كبيراً، إذ ارتفع من (5.18) في عام 2018 إلى (6.52) في 2020، ثم قفز إلى (53.41) في عام 2024، مما يدل على نمو لافت في التجارة الإلكترونية واعتماد الخدمات الرقمية في السوق العراقي، ويعكس نزوجاً تدريجياً في الطلب على الحلول الرقمية، أما محور الأعمال الرقمية سجل تراجعاً ملحوظاً، حيث انخفض من (37.38) في عام 2018 إلى (35.17) في عام 2020، ثم إلى (12.26) في عام 2024. يُظهر هذا الانخفاض ضعفاً في بيئة الأعمال الداعمة للتحول الرقمي، وربما يشير إلى قصور في تحفيز الشركات الناشئة ورواد الأعمال في المجال الرقمي،

وبالمقارنة مع البلدان العربية القائدة في هذا المجال تبرز الإمارات والسعودية كنموذجين للحكومة الرقمية المتقدمة، في حين يظل العراق في مراتب متأخرة مع الحاجة لوضع استراتيجية واضحة واستثمار في البنية التنظيمية والمؤسسية، وتوفر الدولتين بيئة بنوية رقمية متكاملة تدعم الاقتصاد الرقمي، بينما العراق يظهر تحسناً لكنه بحاجة لمزيد من الاستثمار المستدام، كذلك المواطن الرقمي في دول الخليج متقدم جداً مقابل العراق الذي يعاني من فجوة كبيرة في التعليم الرقمي والثقافة التقنية

نستنتج من ذلك أن العراق أحرز تقدماً نسبياً في بعض مكونات الاقتصاد الرقمي، لاسيما في الأسواق الرقمية والأسس التحتية والتنظيمية، إلا أن هذا التقدم لم يكن شاملاً أو متوازناً. إذ تعاني محاور حيوية مثل المواطن الرقمي والحوكمة الرقمية من تراجع واضح، ما يؤكد أن التحول الرقمي لا يزال جزئياً وغير مستدام، ويمكن القول إن تحقيق تنمية رقمية شاملة في العراق يتطلب اعتماد استراتيجية وطنية متكاملة، توازن بين بناء القدرات الرقمية البشرية، وتطوير المؤسسات، وتعزيز بيئة الابتكار، مع توفير الدعم المستمر للبنية التحتية الرقمية.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. إن عملية التحول الرقمي تستند على استخدام التقنيات الرقمية في رفع مستوى كفاءة وفاعلية الاقتصاد ومؤسساته.
2. إن الاقتصاد الرقمي لا يعد بديل عن الاقتصاد التقليدي وإنما مكملاً له لما يمتلكها من مزايا تعمل خفض التكاليف وتسهم في تحسين المراكز التنافسية للعراق وادماج اقتصاده بالاقتصاد العالمي.
3. يعد المؤشر العام للاقتصاد الرقمي العربي وسيلة تتيح لصانعي السياسة في وضع الخطط والسياسات والبرامج التي تحدد مسار العمل والاقتصاد والرؤى المستقبلية التي تسهم في تحقيق نمو مستدام.
4. كان أداء العراق ضعيفاً في مؤشرات الاقتصاد الرقمي الفرعية وخاصة البنية التحتية، والابتكار، رقمنة الخدمات المالية، والتعليم وتطور الاسواق.
5. بينت النتائج التي توصلت إليها الباحثة من خلال العرض التحليلي للإصدارات الأربعة للمؤشر العربي للاقتصاد الرقمي أن العراق ظل محافظاً على مرتبة متدنية في المؤشر العام للاقتصاد الرقمي مع تروح قيمة المؤشر، بين الارتفاع والانفاس مما يدل على ضعف التقدم المتحقق في التحول نحو الاقتصاد الرقمي حسب بيانات هذا المؤشر وإن الفجوة بينه وبين الدول العربية المتقدمة في هذا المؤشر كبيره ويتطلع جهد كبير للاقتصاد بها

ثانياً. التوصيات:

1. ضرورة إعداد استراتيجية وطنية متكاملة للتحول الرقمي، تبنى على أسس علمية، وتتضمن أهدافاً محددة، ومؤشرات أداء قابلة للقياس، بما يضمن التناسق بين المؤسسات الحكومية والخاصة، ووضع الحلول والمعالجات للتحديات التي يواجهها العراق وتعرقل مسيرة التحول نحو الاقتصاد الرقمي المستدام.
2. أهمية توجيه الاستثمارات نحو تطوير البنى التحتية الرقمية وتوفير التمويل اللازم لذلك، سواء كان عن طريق القطاع العام أم القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي لمواكبة التقدم المحرز في العديد من دول العالم.
3. العمل على الإسراع في إقرار قوانين متخصصة في المعاملات الرقمية، مثل قانون حماية البيانات الشخصية، قانون التوقيع الإلكتروني، والتشريعات المرتبطة بالأمن السيبراني، وذلك لضمان بيئة قانونية داعمة.
4. ضرورة بناء القدرات البشرية في مجال التحول الرقمي، عبر تنظيم دورات تدريبية لموظفي الدولة، وتحديث المناهج التعليمية لتشمل موضوعات الاقتصاد الرقمي، التحليل الرقمي، وأساسيات البرمجة والذكاء الاصطناعي.
5. تشجيع القطاع الخاص وجعله شريكاً رئيسياً في برنامج التحول نحو الاقتصاد الرقمي وداعماً

المصادر

1. مصطفى هاشم. تأثير استراتيجية الرسملة في التحول الرقمي دراسة تحليلية في البنك المركزي العراقي للمدة (2011-2022)، رسالة ماجستير. جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، لسنة 2023
2. امين، مصطفى احمد (2018) "التحول الرقمي في الجامعات المصرية كمتطلب لتحقيق مجتمع المعرفة، مجلة الادارة التربوية، كلية التربية - جامعة دمنهور، العدد 7-11

3. الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2018، آفاق التعافي والنمو الاقتصادي العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2018.
4. سناء عبد الغني (2022)، انعكاسات التحول الرقمي على تعزيز النمو الاقتصادي في مصر، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، مجلد (15) عدد (14).
5. هادي، حسين صباح مهدي (2023)، التحول الرقمي للعمليات المصرفية وأثره في بعض مؤشرات السلامة المالية دراسة في عينة من المصارف العراقية للمدة 2012-2021، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة.
6. محمد جمال هداش (2015) متطلبات تطبيق الصيرفة الالكترونية ومعوقاتها في المصارف العراقية دراسة تطبيقية في عدد من فروع المصارف الأهلية والحكومية " مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية جامعة تكريت، المجلد 11، العدد 32 تكريت العراق.
7. الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022 مرحلة ما بعد كوفيد 19 وآفاق التعافي والنمو الاقتصادي العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2022.
8. صهيب عبد ومصطفى محمد، دور البنك المركزي العراقي في تعزيز التحول الرقمي واستخدام التكنولوجيا المالية في العراق 2017-2023، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد (49) العدد 145 لسنة 2024
9. هبة عبد المنعم واخرون، نحو بناء مؤشر مركب لرصد تطور الاقتصاد الرقمي في الدول العربية، صندوق النقد العربية، متاح على الرابط: <https://www.amf.org>
10. الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي، متاح على الرابط https://arab-digital-economy.org/ar_arab-vision
11. الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2024 مرحلة ما بعد كوفيد 19 وآفاق التعافي والنمو الاقتصادي العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2024،
12. استراتيجية التحول الرقمي وأهم الاستراتيجيات والتقنيات وكيفية تطوير محاورها والاتجاهات الرئيسية لها ، متاح على الرابط <https://bakkah.com/ar/knowledge-center>
13. مجلة دبي للسياسات، كلية محمد بن راشد، متاح على الرابط dubaipolicyreview.ae
14. الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي 2022 كوفيد 19، الإمارات العربية المتحدة، ص51:50
15. الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، conomy.org/ar_arab-vision